الفصل السادس
تمويل التنمية الاقتصادية

بدراسة مفهوم ومضمون التنمية الاقتصادية ولنظريات النمو والتنمية عرفنا كيف تشكل عملية التكوين الرأسمالي محورا هاما لتحقيق الانماء الاقتصادي. حيث يبدا التكوين الرأسمالي بادخار المجتمع لجانب من الدخل – فرديا او جماعيا – ثم يجرى تعبئة المدخرات لتوجيهها بعد ذلك لزيادة الطاقة الانتاجية عن طريق الاستثمار في خلق اصول منتجة جديدة او التوسع في حجم الاصول القائمة.

ومن هنا تبدو اهمية التمويل عن طريق المدخرات الاختيارية او الاجبارية لتحقيق طموحات واهداف التنمية أيا كانت ابعادها ، فاذا تجاوزت الابعاد المنشودة حدود او امكانيات الموارد المحلية للتمويل .اتجهت خطط التنمية بالضرورة لموارد التمويل الخارجي متمثلة فيما يمكن ان تتحصل عليه الدولة من نقد اجنبي سواء من حصيلة صادراتها او على وجه الاقتراض من الخارج او من المعونات الاجنبية من المنظمات الدولية او الدول الغنية.

وتختلف وتيرة عملية التنمية او معدلها بحسب توافر حجم التمويل اللازم واحكام توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة بحسب اهداف الخطة ومن هنا اهمية التعرف على مصادر تمويل التنمية المختلفة من عدة نواحي.

وتجدر الاشارة هنا الى ان توافر المصدر التمويلي في حد ذاته ليس حاسما في انجاز عملية التنمية بل يتوقف الامر على احكام تعبئة الموارد التمويلية وتوجيهها لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية فقد تتوافر المدخرات كفوائض للدخل والثروة في أيدي بعض الفئات التي تعرف او تعجز عن استثمارها فيما يحقق الاهداف الانمائية وقد تتحصل الدولة على قروض من الخارج ولا تحسن استخدامها للإسراع برفع الطاقة الانتاجية.

و نشير الى ان هناك تقسيمات مختلفة لمصادر التمويل – تتداخل بعضها احيانا – تستخدم في حصر او تبويب مصادر التمويل المذكورة .

فمن حيث **المصدر المكاني** تقسم مصدر التمويل الى مصادر محلية كالمدخرات والضرائب ومصادر خارجية كالقروض الاجنبية والمساعدات الخارجية.

ومن حيث **عنصر الارادة** في توفير المصدر قد يكون المصدر اختياري من جانب الافراد والوحدات الانتاجية وقد يكون إجباري كفرض الدولة للضرائب والرسوم والاتاوات لتوفير الموارد اللازمة لدفع مشروعات التنمية.

كذلك فمن حيث **القطاع النوعي القائم بالادخار** – كمصدر محلى للتمويل فهناك الادخار العائلي (للأشخاص) وادخار قطاع الاعمال (للأشخاص) وادخار قطاع الاعمال (المشروعات) ثم الادخار الحكومي في شكل اقتطاع (ضرائب ورسوم).

وثمة تقسيم فرعى لمدخرات قطاع الاعمال حسب نوع الملكية فيه ما بين قطاع اعمال خاص تتمثل مدخراته في الارباح غير الموزعة للمشروعات وقطاع اعمال تتمثل مدخراته في ارباح وحدات القطاع العام التي تشكل ايرادا عاما للحكومة.

كما يجرى التمييز في الادخار الحكومي (الإجباري) بين الضرائب كاقتطاع سيادي وبين التمويل بالتضخم عن طريق زيادة النفقات العامة في الميزانية عن الايرادات العامة واخيرا تقسم مصادر التمويل الخارجية الى قروض خارجية واستثمار اجنبي ومعونات أجنبية ومتحصلات الصادرات من النقد الأجنبي.

وسوف نتبع التقسيم التالي:

أولا: ما بين مصادر تمويل محلية ومصادر خارجية للتمويل وفى اطار المصادر المحلية سنسير على تقسيم ثنائي لها ما بين مدخرات اختيارية خاصة ومدخرات اجبارية وعامة.

ونردف بيان مصادر تمويل التنمية المحلية والخارجية بمفاضلة من حيث الاولوية بين المصدرين في ضوء اعتبارات كل من التحرر الاقتصادي والجدوى الاقتصادية.

أولا: مصادر التمويل المحلى

وتقسم مصادر التمويل المحلية للتنمية ثنائيا الى :

- مدخرات اختيارية وخاصة. تضم الادخار العائلي وادخار قطاع الاعمال الخاص
- ومدخرات اجبارية وعامة تضم الضرائب والايرادات السيادية الاخرى والقروض العامة والتمويل التضخمي بالعجز ومدخرات قطاع الاعمال العام.

١.المدخرات الاختيارية الخاصة:

تتفرع المدخرات الاختيارية الخاصة الى مدخرات الافراد ومدخرات قطاع الاعمال الخاص.

أ-مدخرات القطاع العائلي:

يطلق على مدخرات الافراد الاختيارية على مستوى المجتمع مدخرات القطاع العائلي وهى عبارة عن ذلك الجانب من دخول الافراد الذى لا ينفق على الاستهلاك وعلى سداد ما يستحق عليهم من ضرائب ويتوقف حجم مدخرات الافراد على عوامل عديدة اهمها المتوسط السائد لدخول الافراد ونمط توزيع الدخل القومي ومستوى الوعى الادخاري لدى الافراد ومدى استقرار النشاط الاقتصادي والظروف السياسية ويتفاوت مستوى الادخار من بلد لأخر تبعا لتلك العوامل.

تقدر مدخرات القطاع العائلي اما على اساس الفرق بين دخل القطاع وإنفاقه واما على اساس الزيادة في الاصول المالية (كالأسهم والسندات والودائع وارصدة التامين على الحياة والتأمينات الاجتماعية) والاصول العينية كالعقارات مخصوما منها ديون القطاع العائلي خلال السنة.

وتتميز مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية بالانخفاض بوجه عام هذا وان كانت نسبة المدخرات في القطاع المذكور تجاوز الثلث من جملة الادخار المحلى في تلك الدول فلا زالت اهميتها النسبية اعلى من مدخرات قطاعي الاعمال والحكومة.

وبفسر انخفاض مستوى المدخرات الخاصة بالدول النامية بعدد من العوامل اهمها ارتفاع الميل الاستهلاكي – بسبب انخفاض الدخل الفردي – وشيوع بعض العادات والتقاليد الاجتماعية في الانفاق وفى اقتناء الثروات فضلا عن بعض العوامل الهيكلية كالنمط المختل لتوزيع الدخول وكذا شيوع التضخم وانعدام الاستقرار الاقتصادي وارتفاع معدلات نمو السكان وضعف دور المؤسسات المالية في تجميع المدخرات بالإضافة الى ضعف الحوافز على الاستثمار مما يضعف الحافز على الادخار في تلك الدول . كذلك ضمن العوامل الدافعة لزيادة الميل الاستهلاكي في تلك الدول عامل المحاكاة والمشاهدة الناتج عن تقليد الانماط الاستهلاكية السائدة في دول الغرب المتقدم بما يستلزمه من استيراد الكماليات وما يفضي اليه ذلك من تضاؤل المدخرات في المجتمعات النامية.

والى جانب مدخرات الافراد الاختيارية تأخذ بعض مدخرات القطاع العائلي شكلا تعاقديا بين الافراد وبعض المؤسسات او الهيئات كأقساط وعقود التامين واشتراكات التأمينات الاجتماعية الاختيارية . كالإسراف الاستهلاكي او البذخي لبعض الطبقات والاكتناز وتفضيل الثروة العقارية وانشطة المضاربة .....الخ

اما مدخرات قطاع الاعمال الخاص وهى الشق الثاني من المدخرات الاختيارية الخاصة فهي عبارة عن الجزء غير الموزع من الارباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص ويمثل هذا المصدر من المدخرات نسبة هامة من المدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة في حين انه لا يزال يشكل اهمية ضئيلة نسبيا في الدول النامية بل كثيرا ما تختلط مدخرات قطاع الاعمال الخاص بمدخرات القطاع العائلي في تلك الدول نظرا لتخلف الاشكال التنظيمية للمنشآت الانتاجية الخاصة التي غالبا ما تأخذ شكل شركات اشخاص ذات طابع فردى خلاف لما هو سائد في المجتمعات الغربية من اتخاذ تلك المنشآت شكل شركات مساهمة او غيرها من اشكال شركات الاموال ويؤدى ذلك الى تسرب بعض ارباح منشات قطاع الاعمال الخاص في الدول النامية الى قنوات الادخار العائلي الذى لا يوجه منه نسبة كبيرة الى التوسع الاستثماري لعوامل سبق الاشارة اليها فيما سبق.

ومما يؤثر على مدخرات قطاع الاعمال الخاص بوجه عام – سواء بالدول المتقدمة او النامية – ارتفاع عبء الضرائب (المدخرات الاجبارية) على المشروعات الانتاجية مما يؤدى لاقتطاع جانب كبير من الارباح المستحقة ويقلل بالتالي من الارباح غير الموزعة المحتجزة لإعادة استثمارها.

ويطلق على ذلك الجانب من الارباح الذى تقتطعه المشروعات الانتاجية كمدخرات يعاد استثمارها – من اجل تدعيم وتوسع الطاقة الانتاجية – الاحتياطيات ولقد لعبت هذه الاحتياطيات دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وتمويل مشروعات التوسع الاستثماري فى تجارب الاقتصاديات الرأسمالية.

ويجرى البعض على ادراج تلك الاحتياطيات بين مصادر الادخار الإجباري بالنظر لان قرار اقتطاعها يصدر عن جهاز ادارة المؤسسة او المشروع. لكننا نفضل تكييفه على انه ادخار اختياري خاص طالما كان من الارباح منشات الاعمال الخاصة التي تصدر قرارات تجنب الاحتياطي فيها عن الجمعية العمومية للمساهمين او بتفويض منها في شركات المساهمة كما يصدر عن مجلس الادارة مباشرة والتي يمثل فيها الشركاء في ظل الاشكال الاخرى من اشكال الشركات.

وثمة **عوامل يتوقف عليها حجم مدخرات قطاع الاعمال الخاص** حيث يتحدد بالفارق بين نفقات الانتاج والايراد ومن اهم تلك العوامل مستوى النفقات والكفاءة الانتاجية واسعار بيع المنتجات مما يرتبط بمدى التقدم الفني والتنظيمي وكيفية تحديد اسعار البيع وسياسة توزيع الارباح ومدى استقرارها كما يرتبط بطبيعة نشاط المنشاة ومن بين الانشطة الاكثر تحقيقا للمدخرات فقطاع الاعمال العام الخاص انشطة التجارة الخارجية والصناعات البترولية كذلك يرتبط حجم مدخرات القطاع المذكور بمدى الاهمية النسبية التي تحتلها الشركات المساهمة في نشاط المشروعات الخاصة.

على ان دور قطاع الاعمال الخاص فى تكوين المدخرات كمصدر لتمويل التنمية ، تحيطه بعض التحفظات التي يجدر الاشارة اليها فنجاح منشآت القطاع الخاص في تكوين المدخرات يتوقف الى حد كبير على مدى النفوذ الاحتكاري الذى تتمتع به تلك المنشآت فكلما كان عدد المنشآت القائمة بالنشاط قليلة وبالتالي كلما كانت مهيمنة على السوق كلما امكنها تركيم المزيد من الارباح وبالتالي تكوين مزيد من المدخرات .

كذلك فان مدخرات ذلك القطاع عادة ما توجهها المشروعات مباشرة للاستثمار في نفس نشاطها مما يحجبها عن مشروعات اخرى تتطلبها خطط واتجاهات التنمية الاقتصادية.

وفى ضوء ما سبق من بيان عوامل ضعف الادخار الاختياري بالدول النامية مما يعد العامل الرئيسي من بينها انخفاض مستوى الدخول يمكن ان نفسر قصور المدخرات بالدول المذكورة عن مواجهة متطلبات تمويل التنمية وهو ما يعبر عن الفجوة الادخارية savings gapأي الفرق بين الاحتياجات الضرورية لاستثمارات التنمية وبين حجم المدخرات الفعلية المتاحة.

ويتطلب دعم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية اتخاذ عديد من تدابير ووسائل يومي لحفز وانعاش المدخرات الخاصة في الدول النامية اهمها:-

- **فيما يتعلق بمدخرات القطاع العائلي:**

١.تنويع قنوات الادخار المتاحة لتوانى رغبات ومصالح الافراد والفئات المختلفة من جهة ومتطلبات دعم تمويل التنمية ، من جهة اخرى ويتضمن ذلك ايجاد انواع من شهادات الادخار يسهل استرداد قيمتها والافتراض بضمانها وانواع من السندات متدرجة الفئات وسهلة التداول ومضمونة من الحكومة ويتوافر لها الجاذبية لدى جمهور المدخرين.

كما يتضمن تنويع قنوات الادخار تنمية الادخار التعاوني الذى يخدم بعض الفئات المشتركة المصالح او يحقق رغباتها كالتعاون الإنشائي للمساكن او امداد الزراع والحرفيين بمستلزمات الانتاج وكذا نشر نظم الادخار الريفي الذى يستهدف الوفاء بحاجات اهل الريف محليا كالمواصلات والتسويق والمرافق.

٢. تنشيط حركة الادخار والاستثمار في الاوراق المالية كالأسهم والسندات وذلك عن طريق تطوير المؤسسات المالية ومراقبة نشاطها وتنظيم سوق الاوراق المالية . لتشجيع الافراد على الاكتتاب والتعامل في تلك الاوراق والتحول من الاستثمار العقاري والمضاربة لمن لا تتوافر لهم القدرة التنظيمية على الاستثمارات الانتاجية نحو تخفيض بعض مدخراتهم على اختلاف احجامها للمساهمة في مشروعات انتاجية ينظمها غيرهم على ان تراقب الدولة نشاط المؤسسات المالية وشركات تجميع المدخرات لضمان حسن استخدامها فيما ينفع اهداف التنمية فضلا عن كفالة السيولة المناسبة والامان للمودعين.

٣. التوسع في انواع الادخار التعاقدي عن طريق نظم التأمينات الاجتماعية والتامين على الحياة وصناديق المعاشات التي يمكن ان تستخدم اموالها في تعزيز تمويل مشروعات التنمية.

٤. العمل على تشجيع توجيه المدخرات للاستثمارات طويلة الاجل عن طريق المعاملة الضريبية بخفض سعر الضريبة او الاعفاء عند الاكتتاب في بعض السندات الحكومية وشهادات الادخار وانواع الادخار التعاقدي السالف الاشارة اليها . كما يتيح تخفيض العبء الضريبي احيانا زيادة الدخول او ايجاد الحوافز لتشجيع الافراد على الادخار.

٥.تنمية الوعى الادخاري لدى الافراد عن طريق ترشيد سلوكهم الاستهلاكي واقناعهم من خلال وسائل الاعلان والتثقيف بأهمية التضحية بجانب من انفاقهم فى شكل مدخرات يمكن ان توجه لمشروعات التنمية التي تخدم الاقتصاد القومي ككل وسرعان ما تنعكس على الافراد بالنفع والرفاهية عامة.

وفيما يخص مدخرات قطاع الاعمال الخاص.-

١.توجيه مدخرات القطاع المذكور ليجري تداول بعضها في سوق المال فلا تكرس بالكامل كاحتياطيات لدى المشروع صاحب المدخرات حتى يتاح وصولها الى أيدى المشروعات المختلفة الاكثر احتياجا للتمويل وذات الاولوية من وجهة نظر اهداف وخطط التنمية الاقتصادية.